

سطوة المال .. تعبت بنا

تخيلوا أن بعض الصحف، والقنوات الفضائية، والإذاعات الخاصة منها والرسمية، لا تجرؤ على نشر أخبار بعض الشركات الكبرى مثل شركات الطيران والاتصالات والتأمين والوكالات والمقاولات والبنوك والمستشفيات ورجال الأعمال، وأقصد تلك الأخبار المتعلقة بالتقصير في الأداء أو الأخطاء أو الكوارث أو التنظيمات الرديئة، أو الفساد الإداري والمالي، أو حتى مظالم الناس مع تلك الشركات وأولئك الأشخاص، والسبب هو المال طبعاً، حيث إن تلك الصحف والقنوات الرخيصة جداً تخضع للابتزاز، و(البلطجة) التي تمارسها تلك الشركات بالتهديد والوعيد لأي قناة، أو أي صحيفة، بالحرمان من الدعايات على صفحاتها، وهذا معناه خسارة ملايين الريالات سنوياً من دخل الصحيفة أو القناة.

وأيضاً، الصحفيون (أبو ريالين) المنتفشون كالطواويس وهم لا يساؤون (بصلة)، ومنهم رؤساء تحرير طبعاً، وحتى أصغر مصور، الذين إذا خالطتهم توهمت أنهم وزراء وأصحاب قرار في الدولة، وكل منهم يتحدث عن بطولاته ومقالاته التي هزت كيان الدول، وعلاقاته بالملوك ورجال المال والعلم والأدب، وكم هو صديق هذا وحبيب ذلك، ولكنك سرعان ما تكتشف أنهم مجرد (مناشف) لتنظيف الأوساخ الإعلامية عن أولئك، أو (مناديل مرحاض) يستخدمهم رجل الأعمال مرة واحدة (ويزقي) بهم، وأفضلهم حالاً هو (الطبال والراقصة) الذي يخلق الجو، ويسير أمام مهرجان التلميع .

هؤلاء تشتري ذممهم بتذكرة سفر، أو بطاقة عميل مميز، أو رقم مميز،

أو غرفة خاصة للمدام في حالة الولادة، أو حتى عزومة على سمك (معفن) في مطعم شعبي، فهم رخيصون جداً حدّ الإسفاف، وهؤلاء لا ننتظر منهم الوقوف مع الحق، أو تغليب مصالح الوطن والناس، أو مناصرة المظلومين، بل إنهم يتجنبون الكتابة عن منظومة كاملة إن كان لهم فيها صاحب، صاحب فقط، لكي لا يعاتبهم، فما بالك بمن يعطيهم الهدايا الرخيصة مثلهم.

نعود لسطوة المال، لنجد أن حتى بعض تنظيمات الوزارات للأسف تتهاون كثيراً مع تلك الشركات والبنوك والأشخاص، وكم من مظلمة تقع على الناس فلا يجدون (ما) ولا (مَن) يشفي غليلهم من تلك الجهات، وانظروا كم يلاقي الموظف المفصول تعسفياً - على سبيل المثال - من مماطلة وتعطيل وتشتيت بين الجهات، خاصة مع تلك الشركات (الخنثى) التي لا هي حكومية كاملة فتخضع لأنظمة الحكومة ولا هي خاصة فتخضع لأنظمة وزارة العمل، ونجد الموظف يحور ويدور بين المحاكم التي ترفضه وترفض موضوعه لعدم الاختصاص، وبين اللجان المالية والعمالية التي (تشوته) خارج دائرة الاختصاص أيضاً، مع التنبيه إلى بعض الأعضاء الرخيصين في تلك اللجان.

ومن عبث سطوة المال بنا على سبيل المثال أيضاً، تلك العقوبات الناعمة، و(الياي) التي تفرض على المتلاعبين بصحتنا وأمننا ورفاهنا واقتصادنا، وأقرب الأمثلة هي الأخطاء الطبية التي نجد عقوبتها لا تساوي قيمة (أذن) المذبح حسب الشريعة الطبية، وحالات التسمم التي عقوبتها خمسة آلاف وإغلاق المحل ساعتين، ومماطلة شركات التأمين في سداد التزاماتها، وعنجهية البنوك وتسلسلها وتحايلها على الناس وفرض أنظمة من (رأسها) و (تفخيخ) عقودها ودعاياتها، والتي تنتهي ب خطاب لوم من مؤسسة النقد، هذا غير التحايل على السعودة، وغير (لهط الأموال) من قبل رجال الأعمال بدون أن يقال لهم (كيف الحال) حتى، فضلاً عن فرض رسوم على أرباحهم، أو فرض خدمات يقدمونها للمجتمع، وما زالت وزارة التجارة تخضع لتهديداتهم بنقل أنشطتهم للخارج إلى

اليوم، رغم علمها وعلمهم بأنهم سيأكلون (الخارج من السبيلين) إن فكروا مجرد تفكير في نقل نشاطهم خارج المملكة، بسبب ما تفرضه تلك الدول من رسوم على الدخل تصل لنصفه وأكثر، ولكنه الدلال الزائد والعيب الذي ما زال قائماً من التجارة والصناعة، أما غرامات تعطل المشاريع، و(المُهل) التي تعطى للمقاولين العابثين المتعثرين فهي تحتاج إلى أن يحضر كل منكم بجانبه (كرتون مناديل) و(كرتون بنادول) لأنها تبكي حتى (البساس) .